

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2021/0032359/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف



The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated March 15th 2021, and its attachment the letter addressed by the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences concerning the request to provide information related to the implementation of the HRC resolutions 16/7; 23/25; 32/19; and 41/17, especially on "**the use of data to design and implement effective prevention strategies on femicide**", in order to present all these information in a report to be presented to the 76th session of the UN General Assembly.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received by the Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.



Geneva, May 3rd 2021

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
Special Procedures Branch
United Nations Office at Geneva, CH1211 Geneva 10
Ms. Renata Preturlan
Email : rpreturlan@ohchr.org
Email : vaw@ohchr.org

بشأن طلب معلومات لتقرير المقررة الخاصة
المعنية بالعنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه حول تقييم التقدم المحرز في منع ومكافحة
قتل الإناث

مرفق لكم الاجابة على الأسئلة الواردة في الرسالة الموقعة من السيدة/ Dubravka
simonovic المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة أسبابه
وعواقبه/

أولا / بشأن وجود مشروع مركز مراقبة معني بقتل الاناث
الإفادة / الجهات الحكومية هي المسؤولة عن مراقبة العنف ضد المرأة، وتوجد
جهات ومؤسسات غير حكومية معنية بالمرأة، ولم ترصد حالات لقتل الاناث.
ثانيا / بشأن التدابير الأخرى من البحوث والدراسات لتحليل قتل النساء.
الإفادة / لا توجد

ثالثا /بشأن نتائج تحليل قضايا قتل النساء بما في ذلك مراجعة قضايا المحاكم السابقة
والإجراءات المتخذة

الإفادة / يترتب على وصول المرأة للعدالة أخذ كافة حقوقها كاملة، وأن كافة
الجهات الحكومية والمحاكم مفتوحة وتوفر الحماية اللازمة لحالات العنف
المنزلي وغيرها من حالات العنف.

رابعا / بشأن التدابير الملموسة المتخذة لتحسين الدعم المقدم لضحايا العنف ومنع
قتل الاناث.

الإفادة / توجد دور للإيواء تستقبل حالات العنف، ومفتوحة ومتاحة في أي وقت
على مدار الساعة

خامسا / بشأن الممارسات الجيدة والتحديات في تنفيذ استجابة تكون قائمة على الأدلة
لمنع قتل الاناث

الإفادة / يعد من ضمن الممارسات الجيدة التي اتخذتها الحكومات لمنع ممارسة
العنف ضد المرأة، والعنف المنزلي ولمكافحة الآثار الجنسانية الأخرى ما يلي :

- توفير المساعدة المجانية القانونية والتأهيل النفسي وتوفير المأوى للنساء ضحايا العنف.
- زيادة الاهتمام بتوفير الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس، وهذا أدى الى بناء قدرات
الآليات المؤسسية المعنية بالإحصاءات الرسمية.
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الدولة العامة الوطنية في إطار حرصها
الدائم على المساواة وعدم التمييز، إذ تؤكد الحكومة سياسة الدولة علي الاستمرار في



2021/0024387/1

- سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات، وتقوم الوزارة بالعمل على إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشارك المرأة في كافة المجالات في القطاعين الحكومي والخاص. كما تشجع الحكومة على تنظيم التعاون وتبادل المعلومات والوثائق مع كافة الجهات المعنية بالأسرة والتي تعد الدولة طرفاً فيها.
- تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية وتطور قدرات المرأة ثقافياً وتعليمياً وترفيهياً، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
 - الرد على استفسارات الأسرة والمرأة والعمل على توجيههم وزيادة وعيهم بالتحديات والقضايا الاسرية وطرق الوقاية منها.
 - الرد على الاستفسارات الخاصة بمسألة تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
 - تم إضافة الخط الساخن وتطبيق حماية في قائمة الأرقام المهمة في الدولة وتعميمه على جميع سفارات الدول العربية والأجنبية لدى الدولة لتعريف الجاليات به وخدمة الإبلاغ الإلكتروني عند التعرض للعنف.
 - التصدي لمشكلة العنف ضد الأسرة والمرأة من خلال إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكشف حجم تلك المشاكل وأسبابها وتوفير الحماية لضحاياها، وتدريب العاملين معهم، والقيام بالحملات الإعلامية لنشر الوعي المجتمعي بهذه المشاكل.
 - تنظيم برامج حول التماسك الأسري بهدف التوعية بدور القيم في الأسرة.
 - إقامة محاضرات وندوات توعية ودعم اقتصاد الأسرة.

سادسا / بشأن البيانات ان وجدت حول جرائم قتل النساء خلال السنوات السابقة

الإفادة/ لا يوجد



2021/0024387/1



بين المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة - الدوحة



**طلب معلومات لتقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه
ومواقبه حول تقييم التقدم المحرز في منع ومكافحة قتل الإناث.
الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المقررون
الخاصون والخبراء المستقلون ومجموعات العمل.**

وبعد الاطلاع على الأسئلة الواردة برسالة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه وقدر صلتها بمجالات عمل الجهات التالية: وزارة الداخلية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للقضاء وبضوء التنسيق مع الجهات المشار إليها، نفيديكم بما يلي:

١. بشأن وجود، أو الشروع، لإنشاء مركز مراقبة وطني معني بقتل الإناث و/ أو مرصد معني بقتل الإناث و/أو مرصد بشأن العنف ضد المرأة مع دور في مراقبة قتل الإناث أو مراصد في مكتب أمناء المظالم أو الهيئات المعنية بالمساواة، أو المؤسسات الأكاديمية و/أو المنظمات غير الحكومية، أو أي خطط لإنشاء واحد.

الجهات الحكومية هي المسؤولة عن مراقبة العنف ضد المرأة، وتوجد جهات ومؤسسات غير حكومية معنية بالمرأة.

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

واعتمد بخطة عام ٢٠٢١ للمجلس الأعلى للقضاء تصنيف احصائي يرصد القضايا المسجلة والمنظورة أمام المحاكم ويتوقع أن تبدأ معطيات هذا التصنيف بتقديم تصوراتها الرصدية للمحاكم ولباقي جهات الدولة اعتباراً من العام القادم ٢٠٢٢.

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء..

٢. بشأن التدابير الأخرى بما في ذلك البحوث والدراسات التي أجريت لتحليل قتل النساء أو القتل المرتبط بنوع الجنس للنساء والفتيات، أو جرائم قتل النساء على يد العشير أو أفراد الأسرة وغيرها من جرائم قتل النساء، إذا كانت متوفرة، يرجى تزويدنا بنسخة من هذه الدراسات.

ليس ثمة دراسات تم إعدادها بشأن جرائم من هذا القبيل من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية في وزارة الداخلية.

المصدر: وزارة الداخلية.

تأسست في المجلس الأعلى للقضاء في ١٥/٣/٢٠٢١ إدارة معنية بالبحوث والدراسات القضائية، والتي أدرج من ضمن مهامها تقديم بحوث ودراسات تحليلية لظواهر العنف المجتمعي وبما فيها العنف ضد المرأة وهي الدراسات التي ستكون محل الاستفادة والنشر في الربع الثالث من العام الجاري.

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء.

٣. بشأن نتائج تحليل قضايا قتل الإناث، بما في ذلك مراجعة قضايا المحاكم السابقة والتوصيات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

يترتب على وصول المرأة للعدالة أخذ كافة حقوقها كاملة، وأن كافة الجهات الحكومية والمحاكم مفتوحة وتوفر الحماية اللازمة لحالات العنف المنزلي وغيرها من حالات العنف.

المصدر: وزارة الداخلية.

لم تسجل لدى المجلس الأعلى للقضاء في المحاكم قضايا قتل إناث على أساس جنساني خلال الخمس سنوات الماضية.

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء.

٤. بشأن التدابير الملموسة المتخذة لتحسين الدعم المقدم لضحايا العنف ومنع قتل الإناث، (تقييم المخاطر، وكفاءة أو أمر الحماية)، فيما يتعلق بالمعلومات التي جمعها من خلال مراكز المراقبة أو مرصد قتل الإناث.

فيما يلي جدول معد من قبل إدارة الشرطة المجتمعية بشأن البلاغات والشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والإجراءات المتخذة بصددتها من

قبل الإدارة المذكورة :



شهر يناير / ٢٠٢١ م	
الإجراءات المتخذة	البلاغات والشكاوى
تم تقديم النصح والإرشاد للزوج ومقابلة الطرفين وتقديم النصح والإرشاد لهم مع كتابة تعهد للطرفين وتحديد مسؤوليات كلا منهما تجاه الآخر	حالة شاكية من زوجها حيث تتعرض منه للسب والشتم والضرب المبرح أحياناً وهناك تقارير طبية تثبت ذلك بالإضافة إلى منع المصروف عنها وعن أطفالها عند وجود خلاف بينها وبينه بالإضافة إلى تعرض الأطفال لحالة نفسية سيئة على أثر ذلك
تم مقابلة الفتيات بعد البلاغ الأمني والتواصل مع والدهن وأخذ تعهد عليه بعدم التعرض لهن	ثلاث فتيات قطريات الجنسية تم خروجهن من المنزل بسبب تعرضهن للتحرش والضرب من قبل والدهن
تم مقابلة والدها وأخذ تعهد منه بعدم التعرض لها بالضرب	آنسة هندية تتعرض للضرب من قبل والدها

شهر فبراير / ٢٠٢١ م	
الإجراءات المتخذة	البلاغات والشكاوى
تم التواصل مع المشتكية وأفادت بأنه تستكمل إجراءاتها في محكمة الأسرة	سيدة مصرية تشتكي على زوجها حيث يعتدي عليها بالضرب وتهديد بالقتل
تم الصلح بين أطراف النزاع ودياً أثر تدخل إدارة الشرطة المجتمعية	تم التواصل مع سيدة مصرية مشتكية على زوجها هاتفياً حيث تم ورود بلاغ لها على الخط الساخن يوم السبت بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٣٠ م تفيد بأنها تتعرض للسب والشتم طول فترة زواجها منه حيث يقوم بتهديدها أحياناً أمام ابنها الذي يبلغ من العمر ١١ عاماً
تم تقديم النصح والإرشاد للزوجين والمصالحة الودية بينهما مع كتابة تعهد للزوج بعدم	حضرت إلينا سيدة مصرية شاكية من زوجها حيث تتعرض منه للسب والشتم وكذا من أبناءه من



التعرض للزوجة لا بالضرب ولا بالسب مع تحديد مصروف شهري لها	زوجته الأولى أثر تسليط والدهم عليها وانها تشعر بعدم الأمان معه حيث قام بأخذ ذهبها منها ولا يريد إرجاعه لها
---	--

شهر مارس / ٢٠٢١ م	
الإجراءات المتخذة	البلاغات والشكاوى
تم الحل بشكل ودي بسفر الزوجة لدولتها لحين تحسن أوضاع الزوج	سيدة مغربية تشتكي من تعنيف زوجها لها بعدة طرق مثل الكلام والإهانة المتعمدة والضرب
تم التواصل مع المشتكية وأفادت أنها استلمت الأبناء عن طريق العم برضى الزوج	سيدة فلسطينية تشتكي من زوجها أن بينها وبينه خلافات زوجية أدت إلى الاعتداء عليها بالضرب وأخذ الأبناء منها وذهب إلى منزل والده
تم تحديد موعد للزوجين للمواجهة وتقديم النصح والإرشاد لهما وإتمام الصلح الودي بينهم وتعريف كلا الزوجين بحقوقه تجاه الآخر	سيدة مصرية شاكية من زوجها حيث تتعرض منه للسب والشتم وسوء المعاملة والتهديد لها بالإضافة إلى عدم تحمل مسؤولية المنزل والانفاق عليها بسبب اعتماده عليها كونها موظفة وعلى أثر ذلك تقدمت بطلب الاستشارة وتوجيهها للمضي في إجراءات الطلاق

وبخصوص نهج الإدارة المذكورة في تحسين الدعم لضحايا العنف ضد المرأة، فإنه

يتمثل في الآتي:

الدعم النفسي: وذلك بتقديم النصح والإرشاد للأشخاص المعنيين هذا إضافة إلى التأهيل فيما يتعلق بضحايا العنف ضد المرأة عن طريق جلسات علاجية تأهيلية نفسية لأهمية الجانب النفسي خاصة للذين يعانون من اضطرابات نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة، الاكتئاب، والقلق وذلك عن طريق أطباء وإخصائيين نفسيين يقومون بدراسة الحالة ومعالجتها وتحويلها لمستشفى الطب النفسي .



الدعم الاجتماعي: وذلك بالمساعدة على الدمج الاجتماعي للأشخاص المعنيين في المجتمع خاصة ضحايا العنف ضد المرأة وذلك بتعزيز قدرتهم على ذلك من خلال عمل جلسات اجتماعية لإعادة الترابط الأسري وتقريب وجهات النظر.
وفيما يتعلق بالدعم التوعوي: فقد تجلّى ذلك بإعداد حملات توعوية مناسبة وهادفة وذلك بالمشاركة في حملات توعوية وورش عمل لحفض التعدي والتعنيف ضد المرأة ويتمثل ذلك بما يلي من أنشطة:

1. حملة توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بحقوق المرأة والطفل.
2. تدريب الاخصائيات للتعامل مع حالات العنف.
3. تنفيذ حملة للتوعية بحقوق الأطفال ووقايتهم من العنف (أطفال المستقبل).
4. توعية المرأة والطفل عن التنمر الالكتروني.
5. عمل استبيان عن أسباب العنف ضد المرأة والطفل.
6. توعية لفئة البنات عن العنف ضد المرأة بالتعاون مع مراكز الفتيات بوزارة الثقافة والشباب.
7. حملة توعوية بعنوان (مجتمع بلا عنف) للمجتمع المدني.
8. إقامة دورة توعوية للعسكريات (الشرطة النسائية) للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة.
9. عقد اتفاقية وشراكة ووضع آلية عمل مع مركز (أمان - وفاق - إحسان) لذات الغرض.
10. عمل دراسة لمناهضة العنف ضد المرأة (خدم المنازل).

الدعم الميداني: ويكون بزيارة الحالة لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية بالتدخل من قبل فريق الدعم الميداني في حالات الطوارئ وذلك بأذن النيابة العامة.

الدعم القانوني: وذلك من خلال توجيه الحالة وتسهيل إجراءات إبلاغ الجهات الأمنية لأثبات الضرر البدني الناجم عن العنف من خلال التقارير الطبية لذلك ، وأخذ تعهد كتابي قانوني بعدم التعرض للضحية وفي حالة عدم التعاون مع إدارة الشرطة المجتمعية يتم إحالة الفاعل إلى النيابة العامة.



إقامة الشراكات : مع كافة مؤسسات (المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ذات الصلة) لمواجهة هذه الظاهرة مثل (مركز أمان ، ومركز وفاق) ومن ذلك تجهيز أماكن إيواء للمتضررين من هذا العنف والاهتمام بهم (صحياً ، نفسياً واجتماعياً) إذ يتم التواصل على أرقام إدارة الشرطة المجتمعية لاستقبال شكاوى وبلاغات ضحايا هذه الظاهرة عن طريق الخط الساخن.

المصدر: وزارة الداخلية.

5. بشأن الممارسات الجيدة والتحديات في تنفيذ استجابة تكون قائمة على الأدلة لمنع قتل الإناث.

يعد من ضمن الممارسات الجيدة التي اتخذتها الحكومات لمنع ممارسة العنف ضد المرأة، والعنف المنزلي ومكافحة الآثار الجنسانية الأخرى ما يلي:

- توفير المساعدة المجانية القانونية والتأهيل النفسي وتوفير المأوى للنساء ضحايا العنف.
- زيادة الاهتمام بتوفير الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس، وهذا أدى الى بناء قدرات الآليات المؤسسية المعنية بالإحصاءات الرسمية.
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الدولة العامة الوطنية في إطار حرصها الدائم على المساواة وعدم التمييز، إذ تؤكد الحكومة سياسة الدولة علي الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات، وتقوم الوزارة بالعمل على إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشارك المرأة في كافة المجالات في القطاعين الحكومي والخاص. كما تشجع الحكومة على تنظيم التعاون وتبادل المعلومات والوثائق مع كافة الجهات المعنية بالأسرة والتي تعد الدولة طرفاً فيها.
- تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية وتطور قدرات المرأة ثقافياً وتعليمياً وترفيهياً، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.

- الرد على استفسارات الأسرة والمرأة والعمل على توجيههم وزيادة وعيهم بالتحديات والقضايا الاسرية وطرق الوقاية منها.
- الرد على الاستفسارات الخاصة بمسألة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.
- تم إضافة الخط الساخن وتطبيق حماية في قائمة الأرقام المهمة في الدولة وتعميمه على جميع سفارات الدول العربية والأجنبية لدى الدولة لتعريف الجاليات به وخدمة الإبلاغ الإلكتروني عند التعرض للعنف.
- التصدي لمشكلة العنف ضد الأسرة والمرأة من خلال إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكشف حجم تلك المشاكل وأسبابها وتوفير الحماية لضحاياها، وتدريب العاملين معهم، والقيام بالحملات الإعلامية لنشر الوعي المجتمعي بهذه المشاكل.
- تنظيم برامج حول التماسك الأسري بهدف التوعية بدور القيم في الأسرة.
- إقامة محاضرات وندوات توعية ودعم اقتصاد الأسرة.

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

٦. بشأن البيانات، إن وجدت، حول جرائم قتل النساء والرجال خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك أثناء جائحة كورونا (مع الإشارة إلى الفترة الزمنية، على سبيل المثال منذ مارس ٢٠٢٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠) ومقارنتها مع البيانات قبل الجائحة.

أولا / جدول خاص بجرائم قتل النساء والشريك :

م	السنة	التهمة	عدد القتلى من النساء بواسطة الشريك	العلاقة بين الجاني والضحية
١	٢٠١٨	القتل العمد	٠	٠
٢	٢٠١٩	القتل العمد	٠	٠



خطيب المجني عليها	١	القتل العمد	٢٠٢٠	٣
-------------------	---	-------------	------	---

ثانياً / جرائم القتل المرتبطة بالأسرة للنساء والرجال :

العلاقة بين الجاني والضحية	عدد القتلى النساء	عدد القتلى الرجال	التهمة	السنة	م
٠	٠	٠	القتل العمد	٢٠١٨	١
٠	٠	٠	القتل العمد	٢٠١٩	٢
خطيب احدى المجني عليهم	٢	١	القتل العمد	٢٠٢٠	٣

ملاحظة :

البيانات أعلاه مرتبطة بجريمة واحدة جاني واحد وهو خطيب إحدى المجني عليهم حدثت الجريمة في شهر مارس ٢٠٢٠ خلال فترة الجائحة كوفيد - ١٩ (المغدور بهم ٢ إناث ورجل واحد) .

المصدر: وزارة الداخلية.

و أفاد المجلس الأعلى للقضاء بأن لا توجد لديهم قضايا من هذا القبيل خلال المدة الزمنية المحددة.

كما تم الإفادة بأن لديهم قضية واحدة منظورة أمام المحاكم حالياً، إذ حدثت جريمة قتل زوج لزوجته مطلع العام العالي أثر منازعة طلاق وحضانة أطفال.

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء.

